معيارالابلاغ المالي الدولي الادوات المالية: العرض و القياس IFRS 9

يعد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) من اهم التطورات التي شهدها الإطار المحاسبي الدولي في مجال معالجة الادوات المالية، حيث جاء ليعالج الثغرات التي كانت موجودة في المعيار السابق (IAS 39)، ويقدم منهجا أكثر بساطة وواقعية في التصنيف والقياس والاعتراف بالمخاطر الائتمانية.

نشأة وتطور المعيار الدولي (IFRS 9)

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كجزء من مشروع شامل لإصلاح المحاسبة عن الادوات المالية، وذلك نتيجة للانتقادات الواسعة التي وجهت الى المعيار السابق (IAS 39)، الذي كان يعتبر معقدا وصعب التطبيق ويحتوي على قواعد كثيرة تفتقر الى الاتساق.

بدا العمل على تطوير (IFRS 9) سنة 2009، حيث تم اصدار المعيار على مراحل متعددة:

- ✓ المرحلة الاولى (2009): تناولت تصنيف وقياس الاصول المالية.
- ✓ المرحلة الثانية (من 2010 الى 2013): تناولت المحاسبة عن انخفاض القيمة خاصة فيما يتعلق بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلا من نموذج الخسائر المتكبدة المستخدم في. IAS 39
- ✓ المرحلة الثالثة (من 2013 الى 2014): تناولت محاسبة التحوط واكمال الإطار العام للمعيار.
- ✓ وفي يوليو 2014، أصدر مجلس المعايير النسخة النهائية الموحدة من المعيار (IFRS 9)، على ان يصبح التطبيق الالزامي له ابتداء من 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر في بعض الحالات.

اهداف المعيار الدولي (IFRS 9)

يهدف المعيار (IFRS 9) الى:

- ✓ تحسين الشفافية في عرض المعلومات المالية.
- ✓ تبسيط المعالجة المحاسبية للأدوات المالية مقارنة بالمعيار القديم.
- ✓ تعزيز العلاقة بين المحاسبة وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية.
- ✓ توفير معلومات أكثر آنية وواقعية حول المخاطر الائتمانية والخسائر المحتملة.

من خلال هذه الاصلاحات، استطاع (IFRS 9) ان يعزز ثقة المستثمرين والمحللين الماليين في جودة التقارير المالية، ويجعلها أكثر قدرة على عكس الواقع الاقتصادي للمنشأة.

نطاق تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وتعريف الأدوات المالية

نطاق تطبيق المعيار

ينطبق المعيار الدولي (IFRS 9) على جميع انواع الادوات المالية سواء كانت اصول مالية او التزامات مالية او ادوات حقوق ملكية. ويشمل ذلك:

- ✓ النقد وما يعادله.
- ✓ الاستثمارات في الاسهم والسندات.
- ✓ الودائع البنكية والقروض.
- ✓ الذمم المدينة والدائنة.
- ✓ المشتقات المالية مثل عقود الخيارات والمبادلات.

غير ان المعيار يستثني بعض البنود من نطاق تطبيقه، مثل:

- ✓ حقوق والتزامات ارباب العمل في خطط منافع الموظفين (التي تعالج ضمن IAS 19).
- ✓ عقود التامين (التي تخضع للمعيار IFRS 17).
- ✓ حقوق الملكية في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة (التي تعالج وفقا لمعايير اخرى مثل IFRS 10 وIAS 28)

تعريف الادوات المالية

يعرف المعيار (IFRS 9) الاداة المالية بانها:
"اي عقد ينشئ اصلا ماليا لدى طرف، والتزاما ماليا او أداة حقوق ملكية لدى الطرف الاخر"
وبناء على هذا التعريف، تنقسم الادوات المالية الى ثلاث انواع رئيسية:

- ✓ الاصول المالية: (Financial Assets) : وتشمل النقد، والذمم المدينة، والاستثمارات في ادوات الدين او حقوق الملكية.
- ✓ الالتزامات المالية: (Financial Liabilities) : وهي الالتزامات المنشأة لتسديد نقد او نقل أصل مالي لطرف آخر، مثل القروض والسندات المستحقة.
- ✓ ادوات حقوق الملكية: (Equity Instruments): وهي عقود تثبت حق ملكية في صافي اصول المنشأة، مثل الاسهم العادية.

تصنيف الادوات المالية وفقا للمعيار (IFRS 9)

يعد تصنيف الادوات المالية أحد المحاور الاساسية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9)، حيث يمثل الخطوة الاولى لتحديد كيفية قياس الاداة المالية والاعتراف بأرباحها او خسائرها في القوائم المالية. وقد جاء هذا المعيار ليبسط عملية التصنيف مقارنة بالمعيار السابق (IAS 39)، الذي كان يعتمد على فئات متعددة ومعقدة، مما كان يسبب صعوبة في التطبيق وعدم وضوح للمستخدمين.

- **اسس تصنيف الاصول المالية**

حدد المعيار (IFRS 9) تصنيف الاصول المالية بناء على عاملين رئيسيين هما:

- ✓ نموذج الاعمال: (Business Model) اي الغرض الذي تحتفظ المنشأة من اجله بالأصل المالي وهل الهدف هو:
  الاحتفاظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط.
  الاحتفاظ به لتحصيل تدفقات النقدية وبيعه معا.
  الاحتفاظ به بغرض المتاجرة او المضاربة قصيرة الاجل.
- ✓ خصائص التدفقات النقدية التعاقدية (SPPI Test): ويعرف هذا الاختبار بانه التأكد من ان التدفقات النقدية للأصل تمثل فقط المدفوعات الخاصة بالأصل والفوائد عليه (Solely Payments of Principal and Interest). فاذا كانت التدفقات النقدية تحتوي على عناصر اخرى (مثل ارتباطها بمؤشرات او مشتقات مالية)، فان الاصل المالي يفشل اختبار SPPI ويجب قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

- **فئات تصنيف الاصول المالية**

بناء على هذين العاملين، صنف المعيار (IFRS 9) الاصول المالية في ثلاث فئات رئيسية كما يلي:

- ✓ القياس بالكلفة المطفأة (Amortized Cost): تدرج فيها الاصول التي تحتفظ بها المنشأة بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط مثل: القروض والذمم المدينة طويلة الاجل. يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا اليها تكاليف المعاملة، ثم لاحقا بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- ✓ القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (FVOCI): تدرج فيها الاصول التي تحتفظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية وبيعها ايضا. مثل: الاستثمارات في سندات حكومية او سندات شركات ذات مخاطر منخفضة. الارباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة تعترف بها مؤقتا في الدخل الشامل الاخر (OCI)، ثم تعاد الى الربح او الخسارة عند البيع.
- ✓ القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة (FVTPL): تدرج فيها جميع الاصول التي لا تستوفي شروط الفئتين السابقتين. مثل الاستثمارات في الاسهم بغرض المتاجرة او المشتقات

المالية. الارباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة تعترف مباشرة في قائمه الربح او الخسارة.

- **تصنيف الالتزامات المالية**

بالنسبة الى الالتزامات المالية، فقد حافظ (IFRS 9) على نفس منهج IAS 39 تقريبا، مع بعض التعديلات المحدودة.

تنقسم الالتزامات المالية الى فئتين:

- ✓ القياس بالكلفة المطفأة: وتشمل اغلب الالتزامات مثل القروض والسندات المستحقة الدفع.
- ✓ القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة: وتشمل الادوات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة او التي يتم تحديدها بهذه الفئة عند الاعتراف الاولي.

ويلزم المعيار المنشآت التي تختار القياس بالقيمة العادلة بالإفصاح عن الاثر الناتج عن التغير في مخاطرها الائتمانية الخاصة في الدخل الشامل الاخر بدلا من الربح او الخسارة، وذلك لتجنب تقلبات غير واقعية في نتائج الاداء.

الاعتراف والقياس وفق المعيار الدولي (IFRS 9)

يعتبر الاعتراف والقياس من اهم المكونات في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9)، اذ يحددان الكيفية التي يتم بها ادراج الادوات المالية في القوائم المالية وتقييمها لاحقا. ويهدف المعيار الى تحقيق عرض واقعي ومنسجم للأدوات المالية من خلال ربط الاعتراف والقياس بالنماذج الاقتصادية للمؤسسة وطبيعة تدفقاتها النقدية.

1. قواعد الاعتراف بالأدوات المالية

- **مفهوم الاعتراف المحاسبي**

يقصد بالاعتراف المحاسبي ادراج أحد العناصر في القوائم المالية عندما يصبح من المحتمل ان تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية الى المنشأة او تخرج منها، ويمكن قياس قيمته بدرجة موثوقية عالية.

في إطار (IFRS 9)، يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عند ان تصبح المنشأة طرفا في بنود العقد المتعلق بالأداة المالية، اي عند نشوء الحقوق او الالتزامات التعاقدية وليس عند تعاقدات النقدية الفعلية.

- **الاعتراف بالأصول المالية**

يتم الاعتراف بالأصل المالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية. على سبيل المثال: يتم الاعتراف بالذمم المدينة عند تسليم البضاعة او تقديم خدمة. يتم الاعتراف بالاستثمارات عند اتمام عملية الشراء وفقا للشروط التعاقدية.

ويشمل الاعتراف المبدئي:

القياس بالقيمة العادلة عند تاريخ الاقتناء

اضافة تكاليف المعاملة المباشرة إذا لم تكن الاداة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

- **الاعتراف بالالتزامات المالية**

تعترف الالتزامات المالية عندما تصبح المنشأة ملتزمة تعاقديا بدفع نقد او نقل أصل المالي لطرف آخر وعلى سبيل المثال: يتم الاعتراف بالقرض المستلم عند استلام النقد. يتم الاعتراف بالسندات المصدرة عند اصدارها للمستثمرين.

ويتم قياس الالتزامات ايضا بالقيمة العادلة عند الاعتراف الاولي، مخصوما منها اي تكاليف معاملة مباشرة (الا إذا كانت الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة).

- **الغاء الاعتراف (Derecognition)**

يتم الغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما:

- ✓ تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية الناتجة عنه، او
- ✓ يتم نقل الاصل المالي الى طرف اخر مع تحويل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة به

اما الغاء الاعتراف بالالتزامات المالية فيتم عندما يتم سداد الالتزام او اعفاؤه او انقضاؤه قانونيا.

- **الاهمية المحاسبية للاعتراف**

يسهم تطبيق قواعد الاعتراف الواضحة في:

- ✓ تحسين موثوقية القوائم المالية.
- ✓ الحد من الاعتراف المبكر او المتأخر بالأدوات المالية.
- ✓ تعزيز مبدا المقابلة بين الايرادات والمصروفات.

وبذلك يضمن المعيار (IFRS 9) ان يتم الاعتراف بالأدوات المالية بطريقة تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي، وليس فقط شكل القانوني للمعاملة.

2. القياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية

- **مفهوم القياس اللاحق**

يقصد بالقياس اللاحق تحديد القيمة الدفترية التي تدرج بها الاصول والالتزامات المالية في الفترات التالية للاعتراف الاولي. ويعتمد القياس في (IFRS 9) على نموذج الاعمال وخصائص التدفقات النقدية، كما تم توضيحه في العنصر الأول.

- **القياس اللاحق للأصول المالية**

بعد الاعتراف الاولي، يتم قياس الاصول المالية وفقا لأحدى ثلاث فئات رئيسية:

- ✓ الاصول المالية المقاسة للكلفة المطفأة (Amortized Cost): يتم الاعتراف بالفوائد في الربح او الخسارة، ويعدل الاصل عند حدوث انخفاض في القيمة (خسائر ائتمانية متوقعة).
  تستخدم هذه الطريقة عادة مع القروض والذمم المدينة.
- ✓ الاصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (FVOCI):
  الارباح او الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة تعترف مؤقتا في الدخل الشامل الاخر.
  عند البيع، تعاد تلك الارباح الى الربح او الخسارة.
  تستخدم هذه الفئة غالبا مع الاستثمارات في ادوات الدين التي تحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- ✓ الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVTPL)
  يتم قياسها بالقيمة العادلة في كل فترة مالية.
  اي تغير في القيمة يعترف به مباشرة في قائمة الربح او الخسارة
  . تستخدم للأدوات المشتقة او للاستثمارات بغرض المتاجرة.

- **القياس اللاحق للالتزامات المالية**

تقاس الالتزامات المالية بعد الاعتراف الاولي بإحدى الطريقتين:

- ✓ الكلفة المطفأة: تستخدم لمعظم الالتزامات المالية مثل القروض والسندات ويتم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لاحتساب تكلفة التمويل على مدى فترة الالتزام.
- ✓ القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة: تستخدم للالتزامات المحتفظ بها لغرض المتاجرة او التي يتم اختيارها بالقيمة العادلة عند الاعتراف الاولي ومع ذلك، فان التغير في القيمة الناتجة عن مخاطر المنشأة الائتمانية الخاصة يعترف به في الدخل الشامل الاخر (OCI)وليس في الربح او الخسارة، لتجنب تحريف نتائج الاداء.

- **ادوات حقوق الملكية (Equity Instruments)**

يجوز للشركات عند اقتناء ادوات حقوق الملكية (أسهم مثلا) ألا تحتسب بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، بل ان تختار الاعتراف بالتغيرات في القيمة في الدخل الشامل الاخر (OCI) بشكل دائم، بشرط ان لا تكون الاداة محتفظا بها لغرض المتاجرة.

- **أثر القياس اللاحق على القوائم المالية**

يسهم القياس اللاحق في اظهار القيمة الحالية الحقيقية للأدوات المالية. عكس التقلبات السوقية ضمن نتائج المؤسسة. تحسين الافصاح عن المخاطر المالية لا سيما المتعلقة بالائتمان والسيولة.

3. انخفاض القيمة وفق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

- **مقدمة حول مفهوم انخفاض القيمة**

يشير انخفاض القيمة الى الحالة التي تصبح فيها القيمة القابلة للتحصيل من أصل مالي اقل من قيمته الدفترية نتيجة لتدهور الوضع المالي للمقترض او بسبب تغيرات في ظروف السوق.

في المعيار السابق (IAS 39) كان الاعتراف بالخسائر يتم فقط عند وجود ادلة موضوعية على وقوع خسارة فعلية، اي بعد حدوث الحدث الائتماني. اما المعيار الدولي (IFRS 9) فقد استبدل هذا النهج بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، الذي يفرض على المنشآت الاعتراف بالخسائر المحتملة في وقت مبكر، بناء على تقديرات مستقبلية للمخاطر الائتمانية.

- **اسباب تطوير نموذج الخسائر لائتمانية المتوقعة**

جاء اعتماد هذا النموذج نتيجة الانتقادات التي وجهت للمعيار السابق خلال الازمة المالية العالمية سنة 2008، اذ تبين ان تأخر الاعتراف بالخسائر الائتمانية ادى الى تظليل مستخدمي القوائم المالية، خصوصا في القطاع المصرفي. ومن ثم، تم تبني نموذج استباقي يعترف بالخسائر المتوقعة قبل وقوعها فعليا، الامر الذي يعزز الشفافية ويقلل من المخاطر غير المعترف بها.

- **مراحل الاعتراف بالخسائر الائتمانية**

يقوم المعيار الدولي (IFRS 9) على نموذج ثلاثي المراحل لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- ✓ المرحلة الاولى: تشمل الاصول التي لم يحدث فيها تدهور جوهري في الجدارة الائتمانية منذ الاعتراف الاولي، ويتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرا فقط.
- ✓ المرحلة الثانية: تشمل الاصول التي شهدت تدهورا ملحوظا في الجدارة الائتمانية، دون ان يحدث تعثر فعلي في السداد، ويتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة طوال العمر الافتراضي للأصل.
- ✓ المرحلة الثالثة: تشمل الاصول التي حدث فيها تعثر فعلي في السداد، ويتم الاعتراف بخسائر مدى الحياة، وتحتسب الفوائد على القيمة الدفترية الصافية بعد خصم مخصص الخسائر.

- **الاعتراف المحاسبي بالخسائر الائتمانية**

يعترف بالخسائر الائتمانية المتوقعة كمصروف ضمن قائمة الدخل، ويقابلها مخصص انخفاض في القيمة يخصم من قيمة الاصل المالي في قائمة المركز المالي. وفي حال تحسن الجدارة الائتمانية للمقترض يمكن تخفيض المخصص بما يتناسب مع التحسن الحاصل.

- **أثر نموذج الخسائر الائتمانية على القوائم المالية**

ادى تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) الى نتائج مهمة خاصة في المؤسسات المالية، أبرزها:

- ✓ ارتفاع حجم المخصصات في السنوات الاولى للتطبيق.
- ✓ زيادة التقلب في الارباح نتيجة التغيرات المستمرة في التقديرات.
- ✓ تحسن جودة المعلومات المالية المعروضة.
- ✓ تعزيز قدرة المؤسسات على ادارة المخاطر الائتمانية.